

# ترجمات أفروبوليسي



AFROPOLICY

المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات



## ترجمات: شمال أفريقيا 2030 الجزء (2)

الحوكمة في شمال إفريقيا: تقييم التغيير المستقبلي



Afropolicy



Afro\_policy



www.afropolicy.com



info@afropolicy.com

أصدر المجلس الأطلسي تقريراً استشرافياً عن شمال إفريقيا في 2030 والتحديات التي تواجهه وماهية السياسات التي يجب أن تعالج بها دول شمال إفريقيا والاتحاد الأوروبي مشكلات منطقة "قوس الأزمات والطاقة البديلة التي يجب اعتمادها، وهل تستقبل المنطقة موجات ثورية أخرى مثل الربيع العربي، يناقش التقرير كل القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية وتحديات الهجرات باعتبار شمال إفريقيا معبر للدول الأوروبية وكيف يجب أن تقود الحكومات شعوبها لتجاوز المفاجآت التي تعيق الاستقرار والتنمية من أجل مستقبل أفضل.

يسر المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات أن ينشر التقرير مترجماً إلى العربية على حلقات لتكتمل الفائدة.

## الحكومة

يتم إيلاء الكثير من الاهتمام للحكومة العامة في شمال إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأوسع. في تدريب استشراف استراتيجي حديث نظمه المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية ISPI، وشارك فيه خمسة وعشرون خبيراً من تسعة عشر مؤسسة فكرية مختلفة من الشواطئ الشمالية والجنوبية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط الأوسع، تم تحديد إصلاحات الحكومة باعتبارها السياسة الأكثر تأثيراً على المنطقة للحفاظ على النمو الشامل في المنطقة.

في التاريخ الحديث، كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا موضع التركيز الخاص للأفكار حول العقد الاجتماعي الحديث، والذي يتم تعريفه على أنه اتفاق بين الدولة ومواطنيها حيث يقبل الأخير حكم الأول مقابل حقوق وامتيازات معينة. تُفهم على نطاق واسع الانتفاضات العربية في 2010-2011، والتي يشار إليها غالباً باسم الربيع العربي، على أنها نتيجة لانهايار العقد الاجتماعي بسبب فشل الحكومات في الوفاء بالحقوق والاحتياجات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها. وقد أدى ذلك إلى إعادة تعريف العقد الاجتماعي العربي أو العلاقة بين الدولة والمواطن، وسلط الضوء على ضرورة وجود حكومة عامة فعالة في جوهرها.

تظهر صعوبات في تحديد الحكومة والحكم الرشيد على وجه الخصوص. يلاحظ فرانسيس فوكوياما أنه لا يوجد "تعريف واضح للحكم اليوم متفق عليه" في الأدبيات الأكاديمية ومجال السياسة. في اللغة العربية،

## ترجمات أفروبوليسي

تعتبر ترجمة الكلمة بحد ذاتها تحديًا وتتراوح بين عدة مصطلحات من جذر حكم. ومع ذلك، تظل الحوكمة مفهومًا مفيدًا، إذا تم تعريفها بشكل صحيح من حيث الجوهر والنطاق. تبدأ هذه الورقة من تعريف فوكوياما للحكم [الجيد] على أنه "قدرة الحكومة على وضع القواعد وإنفاذها، وتقديم الخدمات [بفعالية وكفاءة] للتغلب على بعض القضايا المفاهيمية، تركز هذه الورقة فقط على الإدارة العامة على عكس الاقتصادية والإقليمية، وما إلى ذلك، أي على واجهة الدولة والمواطن، والنظر إلى العرض، أو الجانب الذي يقوده القطاع العام، أو جانب المواطن، من الحكم، كما قال دانيال كوفمان.

الحكم الرشيد هو شرط مسبق ضروري للإدارة العامة الفعالة التي تقدم سلع وخدمات عالية الجودة لجميع المواطنين والشركات. على مدى العقد الماضي، من أعقاب الأزمة المالية لعام 2008 إلى جائحة COVID-19، واجهت الحكومات في جميع أنحاء العالم مضاعفة التحديات العالمية والمتعددة الأبعاد والمتراطة بشكل متزايد. أكدت أزمة كوفيد 19- كيف يعتمد المواطنون والشركات على الحكومات بطريقة وجودية عندما يواجهون تهديدًا جماعيًا. تتطلب الاستجابة لمثل هذه الأزمات على المستوى الوطني نهجًا فعالًا ومنسقًا وشاملاً. ومع ذلك، فإن انخفاض مستويات الثقة في المؤسسات العامة، والقيود المالية المتزايدة، وقضايا تغير المناخ التي تلوح في الأفق وتزايد عدم المساواة، تحد من قدرة الإدارات العامة على التعامل بفعالية مع هذه المشاكل. تتفاقم هذه الحالة بسبب مشاكل الحوكمة المزمنة في شمال إفريقيا، مثل الفساد وعدم كفاءة الإنفاق والروتين الإداري، فضلاً عن عدم كفاية الهيكل الحكومي والمؤسسات والأدوات. في الواقع، قد يؤدي فشل الحوكمة العامة إلى زيادة الأعباء المالية وعدم المساواة، مما يؤدي إلى زيادة تقويض ثقة المواطنين.

بعد عشر سنوات من الانتفاضات العربية، تعد شمال إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل عام واحدة من الأماكن القليلة في العالم التي فقدت قوتها فيما يتعلق بالحوكمة الرشيدة، وفقاً لمعظم المؤشرات. في هذا الفصل، تُستخدم المؤشرات كنقطة انطلاق لتقييم أعمق لحالة الحكم في شمال إفريقيا اليوم، مع الاعتراف بالحدود المعيارية والوضعية في كثير من الأحيان لمثل هذه المؤشرات، الملوثة بالتفاهات السائدة والمركزية الأوروبية للحكم. وبدلاً من ذلك، سلطت الأدبيات الضوء على وجود أشكال متنوعة من الحكم، بما في ذلك "الحكم بدون حكومة"، والتي قد تكون لبيبا المثل الأكثر رمزاً لها. تأمل هذه الورقة في التقاط هذا النهج الأكثر دقة من خلال تحليل جانبي العرض والطلب للحوكمة.

يمكن تحليل القطاعات العامة في شمال إفريقيا من خلال نفس العدسة مثل تلك الموجودة في بقية العالم. في الوقت نفسه، من لبيبا التي مزقتها الصراعات إلى ديمقراطية تونس، فإن التنوع داخل المنطقة صارخ من حيث هياكل الحكم وكذلك التاريخ والسياسة والديناميات الاجتماعية والاقتصادية. لذلك، لا يمكن لهذه الورقة التقييمية الموجزة أن توفر العدالة الملائمة للواقع المعقد والتعددي للمنطقة.

## ترجمات أفروبوليسي

يقدم هذا الفصل أولاً تقييماً لأداء الإدارات العامة في شمال إفريقيا في خدمة مواطنيها اليوم مقارنة بما قبل عام 2011. ثم يستكشف العلاقة بين مواطني شمال إفريقيا والمجتمع المدني من ناحية والمؤسسات العامة من ناحية أخرى. تستخلص الورقة أخيراً بعض الاستنتاجات حول مستقبل الحكم العام والعقد الاجتماعي في شمال إفريقيا، بعد عشر سنوات من الانتفاضات العربية.

### جانب العرض: أداء الإدارة العامة

ينظر جانب العرض في الحوكمة في قدرة الإدارة العامة على تقديم الخدمات بفعالية وكفاءة لمواطنيها. تلخص مجموعة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية WGI الاستجابات في استبيانات المؤسسات والمواطنين والخبراء التي أجرتها العديد من المنظمات في البلدان الصناعية والنامية حول ستة أبعاد واسعة للحوكمة بما في ذلك فعالية الحكومة والجودة التنظيمية وسيادة القانون والسيطرة على الفساد. في حين أن WGI وجهت انتقادات من وجهة نظر منهجية ومعيارية، إلا أنها يمكن أن تساعد في تقديم نظرة عامة أولية على تطورات الحوكمة العامة في شمال إفريقيا فإن الاتجاه العام لشمال أفريقيا سلبي: في جميع الحالات باستثناء ثلاث حالات، ساء وضع كل بلد عبر هذه المؤشرات الأربعة بين عامي 2010 و 2019. ويمكن ملاحظة التدهور الأكثر بروزاً في ليبيا، حيث طال أمد الصراع وعدم الاستقرار المتفاقم. أدت إلى تفاقم تدابير الحوكمة الكئيبة بالفعل، لا سيما فيما يتعلق بالجودة التنظيمية بنسبة 23 نقطة مئوية، وسيادة القانون بنسبة 17 نقطة مئوية وفعالية الحكومة بنسبة 16.5 يبدو أن مجموعة البيانات تؤكد عدم إحراز تقدم جوهري لتحقيق الحكم الرشيد في شمال إفريقيا بعد عشر سنوات.

تعكس الفعالية "تصورات" حول جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات". يعكس البعد المتعلق بـ "الجودة التنظيمية" "تصورات قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بتطوير القطاع الخاص وتعزيزه". يعكس البعد المتعلق بـ "سيادة القانون" "تصورات حول مدى ثقة العملاء بقواعد المجتمع والالتزام بها، ولا سيما جودة إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم، فضلاً عن احتمال ارتكاب جريمة وعنف". يعكس البعد المتعلق بـ "السيطرة على الفساد" "تصورات عن مدى طرد السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، فضلاً عن "الاستيلاء" على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة".

تتجلى إخفاقات الحوكمة في انخفاض مستويات رضا المواطنين بشكل عام عن أداء الحكومة، والتي

## ترجمات أفروبوليسي

شهدت انخفاضاً كبيراً في أعقاب الانتفاضات العربية 2011، باستثناء الجزائر. تسلط البيانات الواردة من الباروميتر العربي الضوء على استمرار تفشي الاستياء العام في المنطقة، حيث أعرب 25% فقط من المواطنين عن رضاهم عن حكومتهم في عام 2019. ويقدم قطاع الصحة مقارنة معبرة: 28.4% من سكان شمال إفريقيا في المتوسط و 70% من المواطنين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أعرب عن رضاهم عن خدمات الرعاية الصحية الخاصة بهم تشير النتائج الأولية إلى أن هذا المستوى قد انخفض بشكل أكبر وسط أزمة كوفيد 19 في شمال إفريقيا والشرق الأوسط بشكل عام.

تونس وليبيا في عامي 2018 و 2019. حسبت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتوسط البسيط لدولها الأعضاء البالغ عددها 38 دولة بناءً على مسح مماثل أجراه استطلاع جالوب العالمي. تم نشر كلاهما في عام 2019.

بالنظر إلى الاتجاهات الحالية في المنطقة فيما يتعلق بكفاءة الحكومة، والنزاهة، والمساءلة - ثلاثة ركائز أساسية للحكومة العامة الجيدة - يأمل هذا القسم في إلقاء الضوء على التطورات الأساسية وراء التقييم المحيط للمؤشرات على المستوى الكلي.

### التغلب الكبير للحكومات

لعقود من الزمان، كان القطاع العام في العالم العربي، بما في ذلك في شمال إفريقيا، هو صاحب العمل الوطني الأول، الذي يوفر فرص عمل للخريجين الجدد، مع قدر أكبر من الأمن الوظيفي والمزايا الاجتماعية والأجور مقارنة بالقطاع الخاص. لم تتضاءل جاذبية القطاع العام على مر السنين. لا يزال الشباب والمتعلمون بشكل متزايد يعتبرون التوظيف في القطاع العام حقاً وأحد المستأجرين الأساسيين للعقد الاجتماعي العربي. يقودها في القطاع العام كحل مرة واحدة لمطالب المواطنين بـ "العمل والحرية والكرامة" خلقت مصر والجزائر بشكل ملحوظ مائتي ألف وظيفة في القطاع العام بين عامي 2011 و 2012.

كانت طفرة التوظيف قصيرة الأجل. أصبحت الإصلاحات العامة شرطاً لا غنى عنه لحصول بلدان شمال إفريقيا على قروض متعددة السنوات مدعومة دولياً. في تونس، شمل ذلك تجميد التوظيف في القطاع العام، وخفض الدعم، وإصلاحات المعاشات التقاعدية، وهو مصدر شكوى للتونسيين والاتحاد العام التونسي للشغل ذو النفوذ. كما أدى اعتماد شمال إفريقيا على المساعدات الخارجية إلى تقلص القطاع العام.



## ترجمات أفروبوليسي

ومع ذلك، لا يزال القطاع العام في شمال إفريقيا أحد أكبر القطاعات في العالم. نظرًا لأنه لا يمكن ببساطة التخلي عن موظفي الخدمة المدنية، يجب تقديم حوافز لهم للتقاعد المبكر، وهو خيار لم يثبت أنه يجذب العديد من المسؤولين الحكوميين. ونتيجة لذلك، لا تزال الوظائف العامة تمثل ما بين 22% و 37% من إجمالي العمالة في الجزائر ومصر وتونس في أواخر عام 2010، 23% مقارنة بـ 18% في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2015 ويواصل القطاع العام المتضخم أيضًا ممارسة ضغوط هائلة على الموارد المالية العامة، حيث ذهب ثلث إجمالي النفقات العامة في عام 2018 إلى دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية.

أدى التوسع في القطاع العام إلى الحد من تنوع اقتصادات المنطقة، لا سيما في الجزائر نظرًا لاعتمادها المستمر على موارد النفط والغاز. بالإضافة إلى ذلك، أدى هذا التوسع المفرط إلى ثني تطوير المهارات ذات الصلة لجعل العمال أكثر قدرة على المنافسة في سوق العمل، وخنق الابتكار من خلال إبعاد المواهب الشابة عن القطاع الخاص. أخيرًا، أعاقت البيروقراطيات الكبيرة محاولات الانخراط في إصلاحات لاحقة للقطاع العام في المنطقة.

اختبرت جائحة كوفيد 19- مرونة القطاعات العامة ومدى كفاية أنظمة إدارة التوظيف العامة الحالية. ومع ذلك، فقد أظهرت حكومات شمال إفريقيا مستوىً مذهباً من المرونة لتسهيل العمل عن بعد وتقديم الخدمات عن بُعد أثناء الأزمة، هذه القدرة هي مؤشر واضح على أن الإصلاح العميق للقطاع العام في المنطقة، وتعزيز الاستجابات المبتكرة والتكيفية للتغير السريع أن الاحتياجات والحقائق المجتمعية، ليست ممكنة فحسب، بل قابلة للتحقيق.

تفتقر السياسات والخدمات إلى الجودة والكفاءة، إن الإفراط في التنظيم يؤدي إلى أعباء وعدم كفاءة داخل القطاعين العام والخاص، هذا هو المكان الذي تأتي فيه السياسة التنظيمية. فهي تعمل على تقييم جودة اللوائح، بهدف تحسين احتمالية التشريع والتنظيم الذي يقدم أفضل النتائج الممكنة للمواطنين والشركات. ومع ذلك، كان من الصعب إجراء إصلاحات تنظيمية في البلدان التي ورثت إدارات عامة مترامية الأطراف من الفترة الاستعمارية، ذات أنظمة معقدة. مصر مثال على ذلك، مع ما يقرب من 120.000 قانون و 36.000 لائحة. يمثل هذا المستوى من التعقيد التنظيمي عقبة حقيقية أمام المواطنين الذين يحاولون الوصول إلى الخدمات والأعمال المهمة في شؤونهم اليومية. ومع ذلك، فقد بذلت بعض المحاولات للإصلاح التنظيمي. شاركت مبادرة نشاط الإصلاح التنظيمي والتنمية المصرية إرادة، التي أنشئت في عام 2008، في تبسيط تنظيمي واسع النطاق بإزالة ألفي وثيقة متناقضة أو زائدة عن الحاجة ونشر ثلاثين ألف نص تشريعي عبر الإنترنت.

## ترجمات أفروبوليسي

تكافح الحكومات في المنطقة لإنتاج سياسات عالية الجودة بسبب الافتقار إلى نهج واضح ومنسق أو نهج حكومي كامل في صياغتها وتنفيذها ومراقبتها وإنفاذها. أدت الانتفاضات العربية والاضطرابات السياسية اللاحقة إلى إعادة تشكيل الهياكل المؤسسية وخلقت فراغاً في القيادة، وهما شرطان أساسيان للإصلاح التنظيمي الفعال. كما أن الطبيعة المركزية لمعظم الإدارات في المنطقة تعيق التنفيذ الفعال للسياسات عبر جميع مستويات الحكومة. الإدارات المحلية هي التي تقدم الخدمات العامة الرئيسية مثل التعليم والرعاية الصحية والنقل، ويبلغ المواطنون عن ثقة أكبر تجاههم من حكوماتهم الوطنية. ومع ذلك، غالباً ما تفتقر السلطات المحلية إلى الموارد المناسبة والتفويضات اللازمة لترجمة الأولويات الوطنية على أرض الواقع وتقديم المستوى المناسب من الخدمة.

منذ عام 2011، بذلت تونس والمغرب جهوداً كبيرة لتعزيز صلاحيات وموارد السلطات المحلية من خلال عمليات régionalisation avancée الجهوية المتقدمة في دستور المغرب لعام 2011 واللامركزية في مدونة الجماعات المحلية لعام 2018، مما مكن أول انتخابات بلدية حرة وتمثيلية في البلاد. لا تزال هذه العملية مستمرة وما زالت محفوفة بالعقبات والتحديات. في الواقع، اندلعت العديد من المظاهرات الشعبية في السنوات الأخيرة بسبب نقص الوصول إلى الخدمات الأساسية في مناطق غالباً ما تكون غنية بالموارد ولكنها مهمشة وتفتقر إلى الخدمات، مثل سلسلة جبال الريف في المغرب، ومحافظة تطاوين في تونس، وولاية ورقلة في الجزائر. شكّلت جائحة كوفيد 19 تحدياً إضافياً لقدرة الحكومات على ضمان استمرارية الخدمات العامة الأساسية ورفع مستواها للجميع. ونتيجة لذلك، أصبحت الحكومة الرقمية قضية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، مع تقنيات المعلومات والاتصالات كأداة ممكنة للتبسيط الإداري، وتعزيز الوصول إلى الخدمات العامة، والمزيد من الشفافية والمشاركة، كما سيتم تفصيله أدناه.

### استمرار هشاشة النزاهة وسيادة القانون

هناك عقبة أخرى أمام أداء القطاع العام تتمثل في الفساد، الذي يهدر الأموال والموارد العامة، ويوسع من عدم المساواة، ويقوض سيادة القانون، ويقلل الثقة في المؤسسات. تعتمد الحوكمة العامة الفعالة على أنظمة نزاهة قوية وقضاء مستقل وغير تعسفي لضمان العدالة والمساواة بين جميع المواطنين والشركات. من الفساد البسيط اليومي إلى المحسوبة الكليتيوقراطية على مستوى الولاية، كان الفساد منتشرًا في المنطقة قبل الانتفاضات العربية. "استولت النخب في المنطقة على الدولة" من خلال تركيز السلطة والثروة بين القلة، على حساب الكثيرين. للفساد آثار مدمرة واسعة النطاق عبر المجتمعات تقوض جميع الجوانب

## ترجمات أفروبوليسي

من الاقتصاد وحقوق الإنسان إلى الأمن وسيادة القانون في الحالة الأخيرة، وخاصة قبل 2010-2011، تم استخدام العمليات التشريعية والقضائية في شمال أفريقيا لتمكين الفساد من خلال غياب أو ضعف قواعد وأطر النزاهة وتشجيعها بإدخال التعسف والظلم أمام القانون. على الرغم من أن معظم بلدان المنطقة قد كرست مبدأ استقلال القضاء في دساتيرها، فإن ثقل السلطة التنفيذية يقيد بشدة. في جميع أنحاء المنطقة، وُضع القضاء تحت السلطة المباشرة لوزير العدل والسلطة التنفيذية، اللذين كانا يتحكمان في ترشيحاتهم وتعييناتهم، وبالتالي حرمانهم من استقلاليتهم. وكثيراً ما كانت الآليات القانونية منحرفة ومُستغلّة كسلاح لضمان سيطرة طويلة الأمد على العملية الانتخابية وقمع المعارضين السياسيين.

بعد عشر سنوات من الانتفاضات العربية، لا تزال مؤشرات الفساد والعدالة منخفضة في شمال إفريقيا. في عام 2020، كانت تصورات مستويات الفساد في المنطقة بأسرها أسوأ من المتوسط ، وفقاً لمؤشر مدركات الفساد، على الرغم من التحسينات المتواضعة منذ عام 2009، ولا سيما في مصر بنسبة 5 صفحات والمغرب بنسبة 7 نقطة مئوية والجزائر بنسبة 8 نقطة مئوية. مرة أخرى، كان أداء ليبيا أسوأ منذ أن تدهور الفساد المتصور بالفعل خلال نفس الوقت، بمقدار 8 نقطة مئوية. تكشف بيانات عام 2019 من الباروميتر العربي أن العديد من المواطنين في جميع أنحاء المنطقة لا يزالون يعتبرون الرشاوى ضرورية للحصول على خدمات أفضل في مجال الرعاية الصحية 53% والتعليم 44.6%.

ينبغي الاعتراف ببعض التطورات الإيجابية. كما تعكس WGI المذكورة أعلاه، بذلت المغرب وتونس جهوداً كبيرة لتعزيز أطر النزاهة الخاصة بكل منهما. اعتمد كلاهما قوانين وطنية لمكافحة الفساد وأصلحا أو أنشأوا وكالات وطنية مستقلة لمكافحة الفساد. في عام 2017، نقل المغرب مكتب المدعي العام من وزارة العدل إلى محكمة النقض، واعتمدت تونس قانوناً رئيسياً للمبلغين عن المخالفات، وهما إشارتان قويتان لصالح سيادة القانون والنزاهة.

اجتاحت حركة إصلاح دستوري كبيرة المنطقة في أعقاب احتجاجات عام 2011، وكرست الحقوق والحريات المدنية الأساسية في دساتير جديدة في المغرب 2011، وتونس 2014، ومصر 2014؛ في التعديلات الدستورية في الجزائر 2016؛ وفي مشروع دستور في ليبيا 2017؛ وقد حققت المبادرات درجات متفاوتة من النجاح في الممارسة العملية. على عكس مستويات الثقة في الحكومة، ازدادت الثقة الشعبية في النظام القانوني في العديد من البلدان منذ عام 2011، لتصل إلى 58.75% في المتوسط في المنطقة - باستثناء ليبيا - في عام 2019.

جرت محاولات لتحقيق العدالة التعويضية في مصر وليبيا وتونس. في القضية الأخيرة، نتج عن ذلك الحكم الغيابي على الرئيس بن علي وزوجته بالسجن خمسة وثلاثين عاماً وغرامة قدرها 65 مليون دولار. كما



## ترجمات أفروبوليسي

أنشأت تونس هيئة الحقيقة والكرامة التي على الرغم من العديد من التحديات الإجرائية والسياسية فحصت 62000 ادعاء بانتهاكات حقوق الإنسان والفساد تعود إلى عام 1955، واستردت 745 مليون دينار تونسي 270 مليون دولار في "قرارات التحكيم والمصالحة". كانت تونس أنجح مثال للعدالة الانتقالية في المنطقة، على الرغم من أن التطورات الأخيرة تثير الآن تساؤلات حول الالتزام بالمبادئ الديمقراطية. في الواقع، الطريق نحو الحكم الرشيد غير خطي وعملية مستمرة تتطلب مؤسسات سياسية قوية، وأطرًا قانونية وتنظيمية سليمة، وملكية مثبتة للإصلاحات من قبل المواطنين. على الرغم من الإنجازات المذكورة أعلاه، لا يزال التقدم بطيئًا وهشًا. ينقص تنفيذ الأحكام الدستورية الطموحة من بعض النواحي، ولا تزال الانتهاكات الصارخة لسيادة القانون قائمة. تم استخدام كوكيد 19 أيضًا في جميع أنحاء المنطقة لتبرير تمديد صلاحيات حالة الطوارئ. القسم التالي سوف يتوسع في التحديات التي تواجه الفضاء المدني والمواطنين من حيث المشاركة.

### جانب الطلب: الحوكمة الشاملة من الأسفل إلى الأعلى

يتجاوز هذا القسم تصورات الحكم باعتبار قدرة الدولة فقط على توفير السلع والخدمات العامة الأساسية، ويكمل القسم السابق من خلال تقييم كيفية مشاركة المواطنين في صنع القرار في شمال إفريقيا. يتضمن تعريف "المؤسسات الشاملة" اللازمة لتعزيز التنمية الاقتصادية، حسب دارون أسيموغلو وجيمس أ. روبنسون، أبعاد المشاركة والتعددية. وبالمثل، غالبًا ما يتم إبراز العلاقة بين الجهات الحكومية وغير الحكومية كعنصر أساسي في تعريف الحوكمة في الأدبيات.

لاحظت تمارا كوفمان ويتس أن مستقبل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "سيحدد إلى حد كبير من خلال جودة الحوكمة، وليس مجرد وجودها". في حين أن الحوكمة لا تتطلب بالضرورة أن تكون الحكومة ديمقراطية، فإن التحرك نحو مفاهيم الدولة المفتوحة والحكومة والمجتمعات يمكن أن يدعم البلدان في تحقيق حكم أكثر شمولاً وشفافية وخضوعاً للمساءلة. يتم التعرف على مشاركة المواطنين والشفافية والحكومة المفتوحة باعتبارها اتجاهات مهمة من قبل المسؤولين الحكوميين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: بناءً على استطلاع النخب الإدارية العربية، وجد راحيل م. نسبة المسؤولين الحكوميين الذين شملهم الاستطلاع، والشفافية والحكومة المفتوحة بنسبة 48% منهم. ومع ذلك، أفاد 15% فقط أن المناهج التشاركية قد استخدمت في الممارسة العملية إلى حد كبير في مجال السياسة الخاصة بهم. يمكن

## ترجمات أفروبوليسي

للمؤسسات الشاملة ومشاركة المواطنين في صنع السياسات أن تخلق الحوافز والفرص اللازمة لتسخير الإبداع والتنوع في المجتمع، وتجنب الاستيلاء على السياسات من قبل مصالح المجموعات الضيقة، والمساهمة في مواءمة السياسات مع احتياجات المجتمع، ووضع أسس النمو الشامل والتماسك الاجتماعي والثقة في الحكومة.

تقدم WGI بشأن الصوت والمساءلة نظرة عامة حول مدى قدرة مواطني البلدان على المشاركة في اختيار حكومتهم، فضلاً عن التمتع بحرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، ووسائل الإعلام الحرة، كان مؤشر الصوت والمساءلة أعلى في عام 2019 منه في عام 2010 في جميع بلدان شمال إفريقيا باستثناء مصر، على الرغم من تسجيل اختلافات واسعة. على وجه الخصوص، ظلت نتيجة المغرب في حالة ركود منذ الانتفاضات العربية في عام 2011، والتي تركت إلى حد كبير نظام المملكة دون أن يمس. شهدت الجزائر ومصر وليبيا تحسناً في ترتيبها بعد وقت قصير من عام 2011، على الرغم من أن ليبيا ومصر شهدتا تدهوراً شديداً في وضعهما منذ عام 2012، وفقدت الجزائر أراضيها منذ عام 2014. وتبرز تونس، مع تحولها الفريد نحو الديمقراطية، بشكل كبير. تحسينات في صوتها وترتيب المساءلة، على الرغم من تعرضها لانتكاسات منذ عام 2016 كما هو موضح أيضاً في التطورات الأخيرة. كانت جهود الإصلاح في تونس والمغرب كبيرة على المستويين الوطني والدولي، بما في ذلك، على سبيل المثال، التزامهما بتوصية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادرة عن مجلس الحكومة المفتوحة. على الرغم من التباين وجهود الإصلاح الملحوظة عبر البلدان، إلا أن الحوكمة الشاملة لا تزال هشة في شمال إفريقيا. بتجاوز المؤشرات الإجمالية، يبحث هذا القسم في مدى شمولية الحكم عبر بلدان شمال إفريقيا من حيث الثقة في الحكومة والمشاركة المدنية والشفافية ومشاركة المواطنين في صنع السياسات.

### نقص الثقة

احتل تآكل الثقة في الحكومات الوطنية والمؤسسات العامة صدارة النقاش السياسي في العديد من البلدان منذ الأزمة المالية 2007-2008. غالباً ما تم الاعتراف بعدم المساواة في الدخل والفرص، والبطالة وانعدام الأمن الوظيفي، والافتقار إلى النمو الاقتصادي، والفساد المتصور، والتحديات العالمية كعناصر تقوض الثقة التي يعبر عنها المواطنون، وخاصة الشباب، في المؤسسات. عبر دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، تم تصنيف انعدام الثقة بين المواطنين والقادة السياسيين والحكومات على أنه "ربما يكون العقبة الأكثر رعباً أمام استعادة الاستقرار الإقليمي".

## ترجمات أفروبوليسي

تصورات المواطنين عن النخب الريفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سلبية وآخذة في التآكل، وفقاً لدراسة أجراها حميد علي باستخدام بيانات الباروميتر العربي. بينما ارتفعت ثقة المواطنين في الحكومة إلى 81% في مصر و 66% في تونس فور انتفاضات 2011، على سبيل المثال، إلا أنها تقلصت، لا سيما منذ عام 2016، مع انخفاض 15 نقطة مئوية في مصر و 46 نقطة مئوية في تونس اعتباراً من عام 2019. وبالمثل، أعرب حوالي 40% من المشاركين في المغرب عن ثقتهم في الحكومة في عام 2013، وفعل ذلك 29% فقط في عام 2019. وتميل المؤسسات السياسية الأخرى، مثل البرلمان والأحزاب السياسية، إلى التمتع بمزيد من القيود. الثقة من الحكومات الوطنية، يُلاحظ نقص الثقة بشكل خاص بين الشباب في شمال إفريقيا، وهو مصدر قلق كبير نظراً لأن الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 عاماً يمثلون 21% من السكان في تونس، و 22% في الجزائر، و 24% في ليبيا والمغرب و 25% في مصر.

### فقدان الأرضية على صعيد المشاركة الإعلامية والمدنية

تشير الدلائل المستمدة من الباروميتر العربي إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد شهدت على نطاق واسع تراجعاً في الحقوق والحريات منذ عام 2016، مما أدى إلى عكس العديد من المكاسب التي تحققت في أوائل عام 2010. عندما لا يستطيع المواطنون التحدث بحرية، والتجمع السلمي، والاحتجاج أو التجمع في جمعيات، فلن يتمكنوا من المشاركة السلمية في الحكم العام من الأسفل إلى الأعلى، بل يضعون الأساس لعدم الرضا والاضطراب الاجتماعي. يسلب علي الضوء كذلك على أن وسائل الإعلام التقليدية في جميع أنحاء المنطقة تعاني من الرقابة والترهيب، ومن النخبة الإعلامية التي تعتمد بشكل كبير على الدعم الحكومي.

في الجزائر، انخفض مدى اعتقاد المستجيبين للباروميتر العربي بأن حرية التعبير مضمونة بنسبة 42 نقطة بين عامي 2013 و 2019؛ لوحظ تقليص مماثل من حيث حرية تكوين الجمعيات والتجمع بنسبة 32 و 15 صفحة على التوالي. تشمل المخاوف على وجه الخصوص عدالة الانتخابات المحدودة، وقمع الاحتجاجات في الشوارع، والقيود القانونية على حرية الإعلام، والفساد المستشري.

في المغرب، يكرس الدستور الذي تم تبنيه بعد انتفاضات 2011 مبادئ مثل حماية حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية والوصول إلى المعلومات وحرية الصحافة وتكوين الجمعيات والحوكمة العامة الجيدة والشفافية والنزاهة. كما ينص الدستور على إنشاء مؤسسات مستقلة لضمان مبادئ الحكم الرشيد. ومع ذلك، فقد ثبت أن تحويل الأحكام الدستورية الجديدة إلى ممارسات ملموسة يمثل تحدياً. على سبيل

## ترجمات أفروبوليسي

المثال، تأكلت التصورات المبلغ عنها لحرية التعبير وحرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات منذ عام 2016 بنسبة 19 و 11 و 27 نقطة مئوية على التوالي، وفقاً لبيانات من الباروميتر العربي. على الرغم من وجود مجتمع مدني نابض بالحياة، أفاد المواطنون ومنظمات المجتمع المدني CSOs أن الحريات المدنية لا تزال مقيدة في الممارسة.

ينص قانون تنظيم وسائل الإعلام في مصر على أحكام بالسجن بحق الصحفيين الذين "يحرزون على العنف" ويسمح بالرقابة دون موافقة قضائية، من بين أحكام أخرى. كما أن منظمات المجتمع المدني المصرية مقيدة بشدة بموجب قانون الاحتجاج لعام 2013. ويشير روبرت هوبي ونرمين قاسم بشكل خاص إلى "تجريم المعارضة العامة باسم الأمن القومي ومكافحة الإرهاب، واستخدام الإصلاحات القانونية والمراسيم لإضفاء الطابع المؤسسي على الممارسات القمعية الخارجة عن نطاق القضاء سابقاً، واستهدفت المضايقات والتشهير بالنشطاء والمنظمات الحقوقية الرائدة في مصر". في ليبيا، عانت منظمات المجتمع المدني من هيمنة الدولة على مدى أربعة عقود من الحكم الاستبدادي: منذ عام 2011، تكاثرت منظمات المجتمع المدني، لكن دورها ومشاركتها لا يزال محدوداً أو مكبوتاً أو ضعيفاً أو غائباً، وغالباً ما يتم دفع أعضائها إلى المنفى.

ربما ليس من المستغرب أن تونس تميزت بين دول شمال إفريقيا الأخرى فيما يتعلق بالإعلام والمشاركة المدنية. من المساواة بين الجنسين إلى حرية المعلومات، تعكس أحكام دستور تونس لعام 2014 "روح الثورة، تكرر عدة مواد رئيسية في ذلك الدستور حقوق المواطنين والمجتمع المدني في المشاركة في صنع القرار الحكومي وحماية حرياتهم. كما صادقت تونس على عدد كبير من المواثيق الدولية واعتمدت مجموعة واسعة من النصوص القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان وكذلك حقوق المرأة على وجه التحديد. في الواقع، أفاد 66% من التونسيين الذين شملهم استطلاع الباروميتر العربي في عام 2019 أن حقهم في حرية التعبير مكفول، بينما قال 50% الشيء نفسه عن حريتهم في تكوين الجمعيات، و 48% عن حرية التظاهر السلمي. بشكل عام، يتمتع المجتمع المدني في تونس بمساحة ليكون مستقلاً، وهو قادر على العمل خارج اختيار النخبة، وقد أظهر تأثيراً على صنع السياسات. على سبيل المثال، تلعب النقابات التونسية، وخاصة الاتحاد العام التونسي للشغل، دوراً مركزياً في التأثير على السياسة والعمل كحراس حكوميين. يسلط هوبي وقاسم الضوء أيضاً على مثال ائتلاف منظمات المجتمع المدني للطاقة والتعدين الائتلاف التونسي من أجل الشفافية dans l'Énergie et les Mines. وقد دفع هذا التحالف بنجاح لقرار الحكومة بنشر عقود النفط والغاز في يونيو 2016، بعد اعتصامات ومظاهرات في تونس وفي المناطق الجنوبية من البلاد، بما في ذلك في

موقع استخراج النفط في كامور، حيث كان المتظاهرون يطالبون بـ "حصّة عادلة" من أرباح المحروقات. ومع ذلك، شهدت تونس أيضًا انتكاسات في حماية وتعزيز الإعلام والمشاركة المدنية منذ عام 2016، كما يتضح أيضًا في التطورات الأخيرة.

دفعت جائحة كوفيد-19 الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى اتخاذ إجراءات كبيرة للحد من انتشار الفيروس، بما في ذلك عن طريق الحد مؤقتًا من الحريات الفردية. القبول الاجتماعي لمثل هذه التدابير أمر بالغ الأهمية لفعاليتها. تشير أحدث النتائج من الباروميتر العربي، في عام 2021، إلى أن 66% من الجزائريين والمغاربة بالإضافة إلى 53% من التونسيين الذين شملهم الاستطلاع اعتبروا أحيانًا أو دائمًا أنه من المبرر للحكومة أن تحد من حرية التعبير أثناء الطوارئ الصحية العامة. وجد الاستطلاع أيضًا دعمًا كبيرًا بين المستجيبين الجزائريين والمغاربة والتونسيين للرقابة على وسائل الإعلام أثناء حالة طوارئ صحية عامة. قد يكون لتأثير أزمة كوفيد-19 على وسائل الإعلام والمشاركة المدنية عواقب دائمة: كما لاحظت دانيلا راز، "سينتهي الوباء في النهاية، لكن التآكل في الحريات المدنية قد يكون أكثر مرونة واستمرارية من الفيروس نفسه".

يظهر بعد جديد حول الحريات المتعلقة بالإنترنت. في دول شمال إفريقيا، يعد الوصول المحدود، والقيود المفروضة على المحتوى والمواقع الإلكترونية، وانتهاكات حقوق المستخدم، وأنظمة المراقبة، والقمع ضد الصحفيين عبر الإنترنت من الاهتمامات الشائعة عندما يتعلق الأمر بالحريات على الإنترنت. في مصر، هناك أيضًا مخاوف بشأن زيادة حجب المواقع، وتعطيل وسائل التواصل الاجتماعي، والاحتجاز السابق للمحاكمة للصحفيين والنشطاء على الإنترنت. على سبيل المثال، يمنح قانون مكافحة جرائم الإنترنت وجرائم تكنولوجيا المعلومات السلطات المصرية إمكانية حجب المواقع التي تعتبر تهديدًا للأمن القومي؛ ومع ذلك، فإن التعريف الواسع للقانون يعتبر عرضة لسوء المعاملة.

### الشفافية

عند النظر إلى الحوكمة كعلاقة بين المديرين والوكلاء، يتضح أن الشفافية والوصول إلى المعلومات عنصران حاسمان: يحتاج المديرين والمشروعين والموظفين إلى الوصول إلى المعلومات المتعلقة بسلوك الوكلاء الحكومة والمشرعين والبيروقراطيين اجعلهم مسؤولين. الشفافية والمعلومات هي بحكم التعريف جوانب من الحوكمة، ولكن وجد أيضًا أنها مرتبطة بشكل إيجابي بتقليل الفساد وتحسين تقديم الخدمات والعوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي.



## ترجمات أفروبوليسي

أحرز المغرب وتونس بشكل مختلف عن جيرانهما في شمال إفريقيا تقدماً مهماً في تعزيز الشفافية والوصول إلى المعلومات من خلال القواعد الدستورية التي تعترف بحق المواطنين في الوصول إلى المعلومات ATI ومن خلال القوانين التي تحدد أحكاماً محددة بشأن ATI على سبيل المثال، يسمح القانون الأساسي التونسي بشأن الحق في الوصول إلى المعلومات لعام 2016 وقانون الحق في الحصول على المعلومات المغربي لعام 2018 الساري منذ مارس 2020 للمواطنين بطلب الوصول إلى القوانين والبيانات والتقارير التي تحتفظ بها الحكومة والسلطات العامة والحصول على حق الوصول إليها. للمعلومات في غضون عشرين يوماً. يمكن للحكومة الرقمية أيضاً أن تساهم في خلق قدر أكبر من الشفافية. على سبيل المثال، اعتمدت تونس استراتيجية وطنية للحكومة الإلكترونية، مما أدى إلى إنشاء منصة وطنية للبيانات المفتوحة، ومنصة للمشتريات الإلكترونية، ومنصات بيانات فردية مفتوحة لوزارات محددة. في يناير 2021، خطت تونس خطوة أخرى إلى الأمام، حيث فوضت جميع المؤسسات العامة بموجب مرسوم بإتاحة البيانات العامة بشكل استباقي على بوابة البيانات الوطنية. يتم توفير القوانين والمراسيم والأوامر عبر الإنترنت مجاناً في غضون ثلاثة أيام من الإصدار ومع ذلك، هناك عوائق ملحوظة أمام التنفيذ الفعال لقوانين ATI في تونس والمغرب: تشمل متطلبات هذا التنفيذ مؤسسة رقابة جيدة التمويل، وموظفي ATI متخصصين في الهيئات العامة، وثقافة مؤسسية وشخصية مناسبة للمعلومات، وقوة المجتمع المدني على المستويين الوطني ودون الوطني.

### مشاركة المواطن والمساءلة

أصبحت الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر حساسية تجاه الرأي العام منذ انتفاضات 2011 خوفاً من تجدد التعبئة الجماهيرية، كما يشير ويتس. ومع ذلك، تتطلب المساءلة الحقيقية ترتيبات حوكمة عامة شاملة تسمح لجميع المواطنين بالمشاركة بنشاط في كيفية اتخاذ القرارات وتنفيذها، وإخضاع حكومتهم للمساءلة.

تتمثل إحدى طرق تأثير المواطنين في السياسة في التصويت والترشح كمرشحين في انتخابات حرة ونزيهة في ظل نظام سياسي تعددي. تظهر مصر قيوداً واضحة عندما يتعلق الأمر بالانتخابات. في ليبيا، أجريت عدة انتخابات على المستوى المحلي في 20-2019، لكن انقسام الحكم بين الجانبين الشرقي والغربي للبلاد لم يسمح حتى الآن بإجراء انتخابات حرة ونزيهة على المستوى الوطني. في الجزائر، في أعقاب الاحتجاجات الواسعة التي بدأت في فبراير 2019 المعروفة أيضاً باسم الحراك وبعد استقالة الرئيس بوتفليقة، أجريت

الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عامي 2019 و 2021 على التوالي. شهدت هذه الانتخابات إقبالاً تاريخياً منخفضاً وسط المقاطعات، ولم يُسمح للمراقبين الخارجيين بمراقبة الاقتراع. من ناحية أخرى، حققت تونس تقدماً ملحوظاً منذ عام 2011، حيث أجرت جولات متعددة من الانتخابات الوطنية والمحلية منذ عام 2011، بمشاركة عشرات الأحزاب السياسية بما في ذلك حزب النهضة "الإسلامي الديمقراطي" بموجب قوانين غير مقيدة في انتخابات حرة ونزيهة. قطعت تونس أيضاً خطوات كبيرة في تعزيز المساواة بين الجنسين في الحياة العامة والسياسية: منذ 2014، تم الاعتراف بالمساواة بين الجنسين في المجالس المنتخبة كمبدأ دستوري. لتنفيذ هذا البند، اعتمدت تونس نظام الحصص بين الجنسين والتي تلزم القوائم الحزبية بتضمين المرشحين من الذكور والإناث بالتناوب. في المغرب، تم فتح مساحة سياسية لحزب العدالة والتنمية المستوحى من جماعة الإخوان المسلمين للعب دور رئيسي في الحكومة، على الرغم من أن النظام السياسي لا يزال يسيطر عليه النظام الملكي إلى حد كبير.

في الوقت نفسه، لا تضمن العمليات الانتخابية الحرة والنزيهة في حد ذاتها مشاركة المواطنين. أولاً، تعتبر تدابير الحوكمة العامة ضرورية للحد من الحواجز القانونية والاقتصادية والثقافية المحددة التي تعيق المشاركة الانتخابية لمجموعات معينة مثل الشباب والنساء. ثانياً، وجود ممثلين منتخبتين بشكل حر وعادل يمكن أن يعزز مشاركة المواطنين غير المباشرة فقط إلى الحد الذي يكون فيه للممثلين أنفسهم تأثير على صنع السياسات ويكونون مسؤولين أمام الناخبين.

إلى جانب الانتخابات، تبنت الحكومات في شمال إفريقيا مجموعة واسعة من الآليات للانفتاح منذ انتفاضات 2011. في عامي 2014 و 2018 على التوالي، انضمت تونس والمغرب إلى شراكة الحكومة المفتوحة OGP، وهي شراكة متعددة الأطراف تم إطلاقها في عام 2011 تهدف إلى "تمكين الإصلاحين داخل الحكومة وخارجها الذين يسعون إلى الانفتاح على حكوماتهم" من خلال دعم التصميم والتنفيذ، ومراقبة الالتزامات الحكومية الملموسة "لجعل الحكومة أكثر انفتاحاً واستجابةً ومساءلةً للمواطنين". في هذا السياق، وضعت تونس والمغرب ونفذتا خطط عمل مع التزامات تشمل فتح حكومتيهما أمام المواطنين. في حين كانت الالتزامات في تونس والمغرب كبيرة، لا يزال التنفيذ يمثل تحدياً كبيراً. يمكن أيضاً تكييف المبادرات الرامية إلى تعزيز مشاركة المواطنين لاستهداف مجموعات محددة ناقصة التمثيل في السياسة الرسمية، مثل النساء والشباب. ومع ذلك، لضمان المشاركة الهادفة، يحتاج المواطنون إلى تزويدهم بالفرصة والموارد للتعاون خلال جميع مراحل دورة السياسة، بما في ذلك الموارد المالية والبشرية وكذلك الوصول إلى المعلومات. في الوقت نفسه، يحتاج المسؤولون العموميون إلى مجموعات من المهارات

## ترجمات أفروبوليسي

والموارد المناسبة للتعامل مع المجموعات الممثلة تمثيلاً ناقصاً، والحوافز المناسبة لإغلاق حلقة التغذية الراجعة، وهياكل جيدة للتشاور والتنسيق. بدلاً من ذلك، يمكن أن يؤدي استبعاد المواطنين وخاصة المهمشين منهم من الانخراط في صنع السياسات إلى خيبة الأمل، إن لم يكن عدم الرضا والاضطراب الاجتماعي. كما ذكرنا، شرعت المغرب وتونس في إصلاحات لامركزية كبيرة منذ عام 2011. ويمكن لهذه العمليات أن تقرب الحوكمة العامة من المواطنين وتفتح المزيد من المساحات لمشاركة المواطنين والمساءلة. وبدلاً من ذلك، فإن المستوى العالي من مركزية السلطة العامة يهدد بتقويض آليات المساءلة وإزاحتها. على سبيل المثال، في إطار سلطات البلديات في تخصيص الموارد، كانت المرسي أول بلدية في تونس تؤسس برنامج موازنة تشاركية، تشرك المواطنين في تصميم خدمات إنارة الشوارع من خلال الاجتماعات العامة، ومجموعات التركيز، والتصويت.. ومع ذلك، فإن جهود اللامركزية التونسية، من بين أمور أخرى، أعيقت بسبب عدم استقرار المجالس المنتخبة، والارتباك حول توزيع الوظائف والكفاءات، ونقص الموارد البشرية والمالية. وبالمثل، في ليبيا، أدى قانون الحكم المحلي الذي اعتمده المؤتمر الوطني العام المنحل في عام 2012 إلى الحد بشكل فعال من استقلالية المجالس المحلية تجاه وزارة الشؤون المحلية، حيث أنها معرضة لخطر الاستبدال و / أو محرومون من تمويل الوزارة، والذي غالباً ما يكون مصدر دخلهم الوحيد.

### استنتاج

يتشكل الحكم العام، كما لاحظ شوماكر وباور، من خلال "تأثير الماضي وتطلعات المستقبل". بعد عشر سنوات من الانتفاضات العربية عام 2011، لا يزال تأثير الماضي محسوساً إلى حد كبير. لم تكن وتيرة الإصلاحات في شمال إفريقيا ثابتة بما فيه الكفاية، ووجد أن تنفيذ التغييرات في السياسات ضعيف. على جانب العرض، يتسم عجز الحوكمة بضعف أداء الإدارات العامة مع الحكومات الكبيرة السائدة، وسياسات وخدمات ذات جودة رديئة، وهشاشة النزاهة وسيادة القانون. على جانب الطلب، بعد التقدم الأولي السريع في أعقاب الانتفاضات، لا تزال الثقة المنخفضة منتشرة، والحيز المدني يفقد قوته، وتحتاج الجهود المبذولة لتحسين الشفافية ومشاركة المواطنين إلى التعزيز. ومع ذلك، فإن التطلعات إلى مستقبل أفضل، مع حكم أكثر خضوعاً للمساءلة وشفافية وانفتاحاً وكفاءة، منتشرة على نطاق واسع في مجتمعات شمال أفريقيا. على الرغم من تأثير جائحة COVID-19، فقد

## ترجمات أفروبوليسي

أظهرت المنطقة مرونة لا تصدق. لا تزال المنطقة مصدرًا لا ينضب للمواهب والأفكار والابتكار، خاصة من الأجيال الشابة، التي يمكن وينبغي الاستفادة منها. الحوكمة العامة ضرورية للحكومات لتجديد العقد الاجتماعي مع مواطنيها وتحقيق توقعاتهم. بدون حكومة فعالة وشاملة، لن يكونوا قادرين على إدارة التحديات القديمة والجديدة بما في ذلك الإصلاحات الاقتصادية، وتغير المناخ الفصل 3، والتحول الديموغرافية الفصل 5، وتطوير البنية التحتية الفصل 4. يمثل الطريق إلى التعافي من أزمة كوفيد 19 فرصة مرة واحدة في العمر لبلدان شمال إفريقيا لإصلاح وتحديث أطر الحوكمة العامة الخاصة بها واغتنام "ثورة الحكم القابلة للتحقيق". عند القيام بذلك، يمكن للبلدان وينبغي لها أن تستفيد من الخبرة الهائلة الموجودة بالفعل في المنطقة للتعلم من بعضها البعض واعتماد أفضل الحلول لتحدياتها الحالية. على سبيل المثال، يعد برنامج الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي شراكة استراتيجية تعزز تبادل المعرفة والخبرة، بما في ذلك نشر معايير ومبادئ الحوكمة الرشيدة بين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. يمكن لمثل هذه المنتديات الحكومية الدولية أن تدعم بشكل فعال البلدان في شمال إفريقيا وخارجها، وتزويدها بالمعلومات وتعزيز جهودها الإصلاحية لبناء حوكمة عامة فعالة وشاملة.



# AFROPOLICY

المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات



[www.afropolicy.com](http://www.afropolicy.com)



[info@afropolicy.com](mailto:info@afropolicy.com)



[Afropolicy](https://www.facebook.com/Afropolicy)



[Afro\\_policy](https://twitter.com/Afro_policy)